معهد التخطيط القومى

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (٦)

ديسمبر

٢٠٠٨

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر-القاهرة مكتب بريد مدينة نصر رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765 Nasr City

معهد التخطيط القومي

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (٦)

ديسمبر

٢٠٠٨

تقديـــم

يصدر العدد السادس من سلسلة الأوراق الاقتصادية لمتابعة تناول أهم القضايا الجاريـــة علـــى الساحة الاقتصادية، ويمثل أيضا محصلة ونتاج اعمال جلسات الخبراء فـــى المعهـــد لتطـــرح مقترحات وتصورات للحلول الممكنة لما تثيره هذه القضايا .

ويتناول هذا العدد عدة موضوعات شارك فى إعدادها أساتذة من داخل المعهد وخارجـــه علـــى النحو التالى :

- **السياسة الحالية للدعم (المشكلات والحلول).**

  إعداد أ. عبد الفتاح الجبالى

- **قضايا الشباب والتنمية**

  أعداد أ.د. دسوقى عبد الجليل ، أ.د. محمد نصر فريد

- **حلقة نقاشية حول "مشروع قانون الضرائب العقارية".**
- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتغيرات المناخية .**

  إعداد د. منير سعد يوسف

- **الأمن الغذائي في ضوء تطور الأسعار العالمية ونمط استهلاك الغذاء في مصر .**

  إعداد أ.د . عزة عمر الفندرى ، د. طارق نوير

- **الاقتصاد المصرى بين الركود والانتعاش (رؤية تنموية للواقع الراهن).**

  إعداد أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى

وتأمل إدارة المعهد في ان يكون كل ما تقدمه هذه السلسلة الاقتصادية ملبياً لاحتياجـــات رســـم السياسات واتخاذ القرارات في ضوء رؤى علمية لبعض المتخصصين وذوى الاهتمام .

والله ولى التوفيق ..

منسق لقاء الخبراء

(أ.د. محمود عبد الحى صلام)

مدير معهد التخطيط القومى

(أ.د. علا سليمان الحكيم)

السياسة الحالية للدعم
"المشكلات والحلول"

إعـــــداد

عبد الفتاح الجبالى
رئيس وحدة البحوث الاقتصادية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة عامة

جاءت دعوة الرئيس مبارك لحوار مجتمعي حول سياسات الدعم لتؤكد على حقيقة أساسية مفادها إن هذا الموضوع من الأهمية بمكان بحيث لا يجب إن يترك لفريق معين دون اخر ، وذلك نظرا لطبيعة هذه السياسة وخطورتها وتأثيراتها الشديدة على شرائح المجتمع عموما والفقيرة منها على وجه الخصوص. وبالتالي يجب إن يتوافق المجتمع ككل حول الأطر العامة والإجراءات المناسبة له. وقد طالب الرئيس بان يتمحور الحوار حول إعادة تعريف مستحقي الدعم والوصول به إلى مستحقيه فقط ، مع ما يتطلبه ذلك من إعادة لترتيب الاولويات والآليات بأدوات جديدة تنحاز إلى الفقراء وتتيح بديلا عمليا عن الضغوط المتزايدة على الموازنة العامة للدولة . وهكذا فقد جاءت هذه الدعوة لتضع القضية فى مسارها الصحيح وتتناولها من منظور اشمل ألا وهو العدالة الاجتماعية .

وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة التي تظهر فى مصروفات الدعم خلال السنوات الأخيرة والتي ارتفعت وفقا للحسابات الختامية للدولة ، من ٤.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٥٤.٢ مليار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و٥٣.٩ مليار عام ٢٠٠٦\٢٠٠٧. إلا إن هذه الأرقام لا توضح الصورة بجلاء، نظرا لأنها تتضمن بعض التغييرات الجوهرية التي طرأت على البنود التفصيلية لهذا العنصر فى الموازنة العامة للدولة ، إذ انه و منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بدأ يظهر فى الموازنة الدعم الموجه للمنتجات البترولية ، وبدء من موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ظهر الدعم الموجه للكهرباء. كما إن هناك بعض السنوات يخصص له دعم لمجال معين مثل دعم السينما فى موازنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، أو دعم المناطق الصناعية فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

وهنا تجدر الإشارة إلى ان هناك ثلاثة أنواع من الدعم فهناك :

أولا : الدعم المباشر ونقصد به تحديدا الأموال التي تخرج مباشرة من الخزانة العامة إلى بعض الجهات لتمويل حصول المواطن على السلع بالأسعار المناسبة ، ويوزع هذا الدعم على السلع التموينية الأساسية كالخبز والسكر والزيت ، وأيضا دعم القروض الميسرة للإسكان الشعبي ، ودعم المزارعين ، وألبان الأطفال والأدوية ونقل الركاب والتصدير...الخ.

أما النوع الثاني : من أنواع الدعم فهو الدعم غير المباشر ونقصد به الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية وابرز الأمثلة على هذا النوع هو دعم للمنتجات البترولية مثل البوتاجاز والسولار والبنزين ...الخ ، وكذلك دعم الشرائح الأولى من الكهرباء والمياه وغيرهما ، ناهيك عن المساهمة فى صناديق التأمينات الاجتماعية لأنه في ظل أحكام القانون الحالي يتحمل صندوقا التأمين الاجتماعي بالمعاشات وكافة

المزايا التأمينية الأخرى التي يقررها القانون وذلك في ضوء الاشتراكات التي يدفعها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال أما ما يزيد على تلك التي يقررها القانون وتقررها قوانين أخري فتتحمل بها الخزانة العامة، فهي مزايا لا تقابلها موارد. وبناء على ذلك فقد تم تحميل الخزانة العامة بكافة الزيادات والمزايا السنوية التي قررتها الدولة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم منذ صدور قوانين المعاشات المختلفة وحتى الآن.

ورغم ان الموازنة العامة للدولة قد باتت تظهر دعم المنتجات البترولية والكهرباء بصورة مباشرة ، الا إن هناك العديد من المجالات الأخرى التي لا تظهر بصورة صريحة في الموازنة ولكنها تظهر في انعكاساتها بالسلب على نتائج أعمال الهيئات الاقتصادية، التي تقوم بتقديم الخدمة او السلعة مثل هيئات مياه الشرب والصرف الصحي ، قبل إن تتحول إلى شركة قابضة ، وهيئات نقل الركاب والسكك الحديدية وغيرهم. وهو ما يقلل من عوائد هذه الجهات ومواردها المحولة للخزانة وبالتالي زيادة العجز بها ويؤدى إلي إرهاق الموازنة العامة.

أما عن النوع الثالث : للدعم وهو الدعم الضمنى اى الفرق بين سعر بيع السلعة بالأسواق المحلية وسعر بيعها فى السوق العالمي فهي مسالة محل جدل شديد بين الاقتصاديين ونرى انه لايمكن الأخذ به نظرا لاختلاف ظروف الإنتاج بين الدول وأيضا لاختلاف التكاليف ، ناهيك أصلا عن عدم وجود سعر عالمي واحد للسلع يمكن الرجوع إليه ، لكل هذه الأسباب فأننا لا نأخذ بعين الاعتبار هذا المفهوم عند الحديث عن الدعم فى مصر.

من هذا المنطلق يجب عدم الخلط بين الدعم والدور الاجتماعي للدولة ، كما يظهر فى الإنفاق العام على بعض الجوانب الاجتماعية كالصحة والتعليم ، فمن المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات عموما والمتخلفة منها على وجه الخصوص يجب ان تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعى البعد الاجتماعى جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي ، فالإنسان هو محور التنمية وأداتها في نفس الوقت . ويـنعكس ذلك على أهداف التنمية ووسائلها ومؤشراتها ولا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط في تقديم خدمات اجتماعية معينة أو مجرد مراعاة البعد الاجتماعي ، وإنما تصبح هي التنمية الشاملة بكل أبعادها. فالتنمية بمعناها الشامل تهدف في الأساس إلى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل والأمراض. وبالتالي فالحالة الصحية والتعليمية تعد احد أهم دعامات التنمية خاصة وان ضعف هذه الحالة لدى الأفراد يؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمع بأكمله من حيث القدرات الإنتاجية وإمكانيات التطور. وبالتالى فان تطوير الإنفاق على قطاعى الصحة والتعليم يسهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة ويؤدى إلى جودة النمو.

ولذلك أضحى النمو الاقتصادي ليس مهما في حد ذاته مالم يكن مصحوبا بتنمية حقيقة لقدرات البشر تنعكس في النهاية في مستوى معيشة لائق وحياة مديدة خالية من الأمراض.فعلى سبيل المثال يلعب الإنفاق على الصحة عدة ادوار هامة فى هذا الصدد فهو من جهة يسهم فى إيصال الخدمات الصحية الى كافة أرجاء البلاد ، خاصة تلك التي يعود النفع منها على القطاعات العريضة من السكان مثل التطعيمات ضد الأمراض ومعالجة انتشار الأوبئة والأمراض المستوطنة وغيرهما. كما انه من جهة أخرى يسهم فى تعزيز قدرة الأسرة على تحمل تكاليف العلاج ، ويرفع العبء عن كاهل المرضى من الفقراء وغير القادرين.

وقد دار جدل كبير حول ايهما الأقدر على تقديم الخدمات الاجتماعية هل الحكومة ام القطاع الخاص ، او بمعنى آخر هل يمكن إن تتخلى الحكومات عن دورها في هذه المجالات؟ واحتلت هذه المسالة مكان الصدراة في النقاش الدائر الآن بعد ان أخذت معظم البلدان بالاعتماد على القطاع الخاص واقتصاد السوق باعتبارهما المحرك الاساسى للنمو ، وبدء البعض يتحدث على ضرورة اقتصار دور الحكومات على تهيئة المناخ المناسب للنمو الاقتصادي والظروف الاجتماعية المناسبة فقط لاغير ، أما مادون ذلك فيجب ان يترك للقطاع الخاص . وذلك انطلاقا من ان ارتفاع معدل النمو سوف يؤدى تلقائيا إلى زيادة الدخول مع ما يرتبط بها من تحسن فى مستويات المعيشة عن طريق زيادة الدخول وهو ما ينعكس فى معدلات منخفضة فى وفيات الأطفال وتحسين الحالة الصحية والتعليمية للمجتمع بشكل عام.

<u>وفي محاولتنا مناقشة هذا القول فأننا نرد انه يجانبه الصواب كثيرا من عدة زوايا:</u>

<u>أولا</u> ان زيادة النمو فى حد ذاتها لا تعنى زيادة الدخول لجميع أفراد المجتمع اذ قد يتحقق معدل نمو مرتفع دون ان يصاحبه عدالة فى توزيع الناتج بين مختلف فئات المجتمع. وبالتالي حرمان قطاع عريض من المواطنين من قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج او التعليم وغيرهما.

<u>ثانيا</u> ان زيادة الدخول في حد ذاتها لا تضمن التأثير على الحالة الصحية او التعليمية مثل خفض معدلات الوفيات ، او رفع مستويات المعيشة والحصول على الاحتياجات الغذائية السليمة وغيرها ، إذ ان هذه الأمور تتطلب سياسات أخرى ابعد من معدل النمو لضمان تحقيق هذه الأهداف .

<u>ثالثا</u> ان الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم) تقع ضمن ما يطلق عليه فى علم المالية العامة " السلع العامة " وهى السلع التي لايمكن إنكارها على اى شخص بمجرد إنتاجها ولا يؤدى استخدام شخص ما لها الى إنقاص استخدامها من جانب الآخر مثل

مكافحة الأمراض المتوطنة او علاج انتشار الأوبئة وغيرهما وهذه الأمور لا تحقق حافز اقتصادي قوى للقطاع الخاص لإنتاجها لذا فهي تتطلب التدخل الحكومي المباشر.

وأيضا ان التجارب الدولية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان السوق تخفق كثيرا فى بعض المجالات خاصة الخدمات الاجتماعية ، وتزداد خطورة هذه المسالة حينما لا تعمل الأسواق بشكل جيد مما يؤدى الى سوء توزيع الثروات والسيطرة على الأصول ويؤثر فى توزيع الاستثمارات على المجالات المختلفة.

ويعتبر تصحيح هذه الاختلالات احد المهام الأساسية للحكومات ، خاصة وان الأمراض تؤثر على جميع طبقات المجتمع بطريقة او بأخرى . وبمعنى آخر فإذا كان المرض ، وهو كذلك بالتأكيد ، يمثل عبء ينوء به الفقراء ، الا ان الكوارث الصحية يمكن ان تؤدى الى نتائج وخيمة على غير الفقراء أيضا ، من خلال خسارة الدخول المحتملة او التكاليف الباهظة التى يتحملونها من جيوبهم الخاصة للحصول على الرعاية الصحية. وبالتالي فإذا كان المرض يؤدى الى المزيد من الإفقار للفقراء ، فانه يؤدى أيضا الى انتقال شرائح من المجتمع من حالة اليسر الى حالة الفقر.

من هنا فقد أضحى تحسين الحالة الاجتماعية وإيصال الخدمات الصحية والتعليمية إلى كافة المواطنين مسئولية أساسية للحكومات . ولذلك نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة على حق كل شخص فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية ، وقد توسعت الاتفاقات الدولية فى نطاق الحق فى الصحة والتعليم كما تضمنت العديد من الدساتير الوطنية ضمانات الصحة والتعليم . وكذلك الدستور المصري الذي نص فى العديد من مواده على الحقوق الاقتصادية للمواطنين ، (مثل المواد ٧، ٨ ، ١٣ ،١٤، ١٦، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ،٢٣، ٢٥، ٢٦ ، ٢٧ ،٢٨، ٢٩ ، ٣٢، ٣٤ ، ٣٥، ٣٦ ،٣٨، ٣٩، ٤٩، ٦١، ٨٠، ٨١، ١١٦، ١١٧،١١٩، ١٢٠، ١٢١ ، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٣، ١٤٦) وهى كلها تدور حول قضايا التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص وكفالة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والتامين الاجتماعي ومجانية التعليم وعدالة توزيع الدخل وضمان حد أدنى للأجور.

مما سبق نخلص إلى إن الإنفاق الاجتماعي للدولة يعد احد الأدوار الأساسية لها ويختلف ذلك عن سياسة الإنفاق على الدعم وفقا للمفهوم السالف الإشارة إليه. ويصبح من الضرورى العمل على رفع كفاءة الإنفاق العام خاصة فى مجالات الاهتمام الأساسي كالتعليم والصحة وتخليصه من التشوهات التي تحد من فاعليته.

أولا تطور الإنفاق العام على الدعم

تحتاج الدراسة المتأنية لموضوع الدعم الى معرفة الوزن النسبي له فـى الإنفـاق العـام للدولة وتطوره ، وهنا تشير البيانات عن ختامي الموازنة العامة للدولة إلـى أن الإنفـاق العام وفقا للمفهوم الجديد (اى شاملا المصروفات العامة وحيازة الأصول المالية وسـداد القروض وصندوق إعادة الهيكلة) قد ارتفع من ١١٩.٥ مليار جنيه خلال العـام المـالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٣٦.٢ مليار في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وإلـى ٢٥١,٢ مليـار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ومن المخطط فى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أن يصل إلـى ٢٦٩,٧ مليار. ولذلك ارتفعت نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الجارية) من ٣٣,٣ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣٨,٢ % عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وذلك قبل أن تهبط إلى ٣٤,٢ % و٣١,٨% خلال عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠٠٨/٢٠٠٧ على الترتيب.

ومن جهة أخرى تشير البيانات إلى ان المصروفات العامة قد ارتفعت من ١٠٣.٩ مليـار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠٧.٨ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وإلى ٢٢٢.١ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ومن المخطط ان تصل في موازنة ٢٠٠٨\٢٠٠٧ إلى ٢٤٤.١ مليار جنيه . وبالتالي ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الجارية) من ٢٨.٩ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣٣,٦ % عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم هبطت بعد ذلـك إلـى ٣٠,٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والى ٢٨,٨ % عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للاستخدامات العامة فأننا نلحظ ان نسبة المنفق على الـدعم والمنح والمزايا الاجتماعية قد ارتفعت من ١٢.٩ % الى٢٣.٦ % و٢٣.٣ % و٢٤,١ % خلال نفس الفترة ، مع الأخذ بالحسبان انه بدء من موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بدء يظهر دعم المنتجات البترولية وفى موازنة ٢٠٠٨\٢٠٠٧ بدء يظهر دعم الكهرباء.وعلـى الجانـب الآخر هبط النصيب النسبي للأجور من ٢٣,٥ % من الاجمالى عـام ٢٠٠١\٢٠٠٠ الـى ٢١,٤ % من اجمالى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والـى ٢٠,٧% مـن اجمـالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ونحو ٢٢,٣ % من اجمالى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ . وكذلك هبطت نـسبة الاسـتثمارات العامة من ١٤,٩ % الى ٨,١ % و ١٠ % و٩,٥ % خلال الأعوام سالفة الـذكر علـى الترتيب.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للاستخدامات العامة

الاستخدامات العامة	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧ موازنة
	فعلى							
الأجور وتعويضات العاملين	٢٣.٥	٢٢.٧	٢٢.٧	٢٢.٦	٢٣.١	٢١.٤	٢٠.٧	٢٢.٣
شراء السلع والخدمات	٨.٤	٦.٥	٥.٧	٥.٧	٧.٠	٦.١	٦.٨	٦.٤
الفوائد	١٤.١	١٦.٢	١٧.٣	١٨.٦	١٨.٢	١٩.٨	١٩.٠	١٩.٥
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢.٩	١٣.٤	١٣.٨	١٥.٠	١٦.٥	٢٣.٦	٢٣.٣	٢٤.١
المصروفات الأخرى	١٣.٢	١٢.٥	١٢.٢	١٢.٨	١٢.١	٨.٥	٨.٤	٨.٦
الاستثمارات	١٤.٩	١٤.٧	١٣.٦	١٣.٩	١٣.٠	٨.١	١٠.٢	٩.٥
حيازة الأصول المالية	٢.٧	٢.٣	٥.٠	٢.٣	١.٧	٢.٠	٤.٥	١.٦
سداد القروض	١٠.٣	١١.٧	٩.٧	٩.١	٨.٤	٩.٦	٣.١	٤.٦
مساهمة الخزانة في صندوق إعادة الهيكلة						٠.٩	١.٠	٣.٤
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أما فيما يتعلق بالبنود التفصيلية فقد تطورت على النحو التالي:

أ- دعم السلع التموينية:

يوزع هذا الدعم على السلع التموينية الأساسية كالخبز والسكر والزيت ، وكذلك بعض السلع الإضافية مثل الأرز والعدس والفول. وكان قد ارتفع المنفق على هذا البند من ٣٦٧٣.٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٩٤٠٦.٦ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والى ٩٤٠٥.٩ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ . كما كان من المخطط إن يصل إلى ٩٤٨٢ مليون فى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلا إن الارتفاعات الشديدة فى الأسعار العالمية لبعض هذه السلع سوف يؤدى إلى زيادة كبيرة فى المنفق على هذا البند ، خاصة بالنسبة للقمح المستورد والذي وصل سعره فى السوق العالمي إلى ٣٥٠ دولار للطن بينما كانت حسابات الموازنة قائمة على أساس ٢٠٠ دولار للطن ، ومن المعروف إن هذا العنصر يستحوذ

على النسبة الغالبة من أموال الدعم الموجهة لهيئة السلع التموينية، والتى ارتفعت من ٢٠٣١ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٣٤٩٥ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وينتظر إن يصل إلى ٣٨٣٦ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وكان من المخطط إن يصل الى ٤١٣٧ مليون في موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ . بينما ارتفع الدعم الموجه للقمح المحلى من ٨٠٥,٣ مليون جنيه إلى ٢٠٨٨ مليون و٢٠٤٠ و٢٧٥٨ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على التوالي.

أما الدعم الموجه إلى السكر فقد ارتفع من ٦٣١,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ الى ٧٠٨ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ويتوقع إن يصل الى ٧٤٢ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والى ٧٠١ مليون عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

وزيت الطعام ارتفع من ٥٥٥,٦ مليون إلى ٦٣٧ مليون و٨٦٢ مليون و٨٥٦ مليون جنيه خلال الأعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠٠٨/٢٠٠٧ على التوالي.

وكان النقص الاساسى فى هذا البند يتعلق بالسلع الإضافية التي كانت قد قررت في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ عقب قرار تعويم سعر صرف الجنيه المصري آنذاك ، والمتمثلة في المسلى النباتي والأرز والفول والعدس والمكرونة الشعبية والشاي والزيت الاضافى والسكر الاضافى حيث انخفضت الأموال الموجهة لهذه الأصناف من ١٢٨٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الى ٨٧٨ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم الى ٨٧٢ مليون عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نتيجة لإلغاء الدعم على المسلى النباتي والفول والعدس والمكرونة.

يضاف إلى ما سبق توجد عدة بنود أخرى للدعم منها دعم الصادرات والذي ارتفعت قيمته من ١٩٠,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٥٢٨,٤ مليون عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ . ودعم تعاونيات البناء والإسكان والذي ارتفع من ٢٨٦,٦ مليون إلى ٤٥٠,٩ مليون خلال نفس الفترة، هذا فضلا عن دعم نقل الركاب فى القاهرة والإسكندرية والذي يتم عن طريق تحمل الخزانة العامة لجزء من العجز الجاري فى هيئتي نقل الركاب ، ودعم الأدوية وألبان الأطفال وهو عبارة عما تتحمله الخزانة العامة من فروق التكلفة لمواجهة الخسائر الناجمة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها، ناهيك عن دعم التامين الصحي على الطلاب حيث نص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ في مادته الثالثة على إن احد مصادر التمويل هى الاشتراكات السنوية التى تتحملها الخزانة العامة عن كل طالب فى المدارس ورياض الأطفال والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية (انظر جدول رقم ٣). كما انه وبداية من موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تم تخصيص دعم للمناطق الصناعية يقدم للهيئة العامة للتنمية الصناعية ويخصص لتمويل تكاليف البنية الأساسية لهذه

المناطق، وكذلك ظهر دعم إسكان محدودي الدخل وذلك بتقديم قروض ميسرة للإسكان الشعبي وإسكان الشباب.

جدول رقم (٢)

تطور دعم السلع التموينية (القيمة بالمليون جنيه)

السلعة	٢٠٠٢	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨
قمح مستورد	٢٠٣١	٤٥٨٣.٢	٤٣٩٣	٣٤٩٥	٣٨٣٦	٤١٣٧
قمح محلى	٨٠٥.٣	١١٢٧.٢	١٥٥٥	٢٠٨٨	٢٠٤٠	٢٧٥٨
مخبوزات			١٨٦	٩٧		١٩٩
الانرة المحلية	١٨٨.٣	٦٥٣.٧	٣٨٠	٤٩٧	٤٢٤	١٦٦
السكر	٦٣١.٦	٤٥٤.٩	٦٣٣	٧٠٨	٧٤٢	٧٠١
زيت الطعام	٥٥٥.٦	٧٢٣.٢	٦٩٩	٦٣٧	٨٦٢	٨٥٦
جملة السلع الأساسية	٤٢١٢	٧٥٤٢	٧٨٤٦	٧٥٢٢	٧٩٠٤	٨٨١٧
السلع الإضافية زيت الطعام		١٢٤.٨	٢٨٨	٢١٧	١٨٣	١٥٧
العسلى النباتي		٤٢.٧	٥٧	٦		
الأرز		٩٣.٦	٤٢٢	٤٢٨	٤٥١	
الفول		١٧.٣	٦٨	٢٨		
العدس		١٢.٧	١٤٢	٦٧		
المكرونة		١٠٤.٩	٣٣٠	١٥٢		
الشاي		٥.٢-	٢٣-	١٨-	٢	١
سكر اضافى					٢٧٠	٢٧٠
جملة الاضافى		٣٩٠.٨	١٢٨٣	٨٧٨	٩٠٦	٨٧٢
الاجمالى العام	٤١٠٩.٢	٧٨٤٦.٩	٩١٢٦	٨٣٨٠	٨٦٤١	٩٤٨٢

ب – دعم المنتجات البترولية

بدء يظهر هذا الدعم فى الموازنة العامة للدولة منذ العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ باعتباره يمثل الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر بيع الوحدة بالسوق المحلى وبالتالي يختلف عن الدعم الضمني الذي يقاس بالفرق بين سعر البيع فى الأسواق العالمية وسعر البيع فى السوق المحلى ، مع الأخذ بالاعتبار إن هناك جزء من الدعم يظهر بالأسعار العالمية وهو الخاص بتكلفة الخام المشترى من الشريك الاجنبى .

وقد تطور هذا الدعم من ١٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٤١,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٤٠,١ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، مع ملاحظة إن دعم السولار يستحوذ على النسبة الغالبة منه اى نحو ١٦,٣ مليار جنيه يليه البوتاجاز بنحو ٩,١ مليار، ثم الغاز الطبيعي بنحو ٥,٩ مليار والمازوت بنحو ٥,٨ مليار جنيه ثم البنزين ٤,٢ مليار جنيه مليار وذلك وفقا لختامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .أنظر جدول رقم (٤).

جدول رقم (٣)

تطور الإنفاق الفعلي على البنود المختلفة للدعم (القيمة بالمليون جنيه)

[illegible]	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	[illegible]	[illegible]
دعم السلع التموينية	٣١٥٠	٤٠٢٦,٩	٤٢٥٩,١	٨١٨٩,١	١١٢٠٣	٩٤٠٦,٦	٩٤٠٥,٩
دعم المواد البترولية						٤١٧٧٨,١	٤٠١٢٩,٦
دعم تعاونيات البناء والإسكان	٢٨٥,٢	٢٨٦,٦	٢٧١,٣	٢٤٦,٩	٢٣٧,٣	٢١٠,١	٤٥٠,٩
دعم النقل العام بالقاهرة	٢٤٥	٢٧٠,٩	٢٤٠,٠	٢١٤,٣	٢٨٣,٥	٣١٦,٦	
دعم النقل العام بالإسكندرية	٧٩,٩	٧٦,٣	٧٣,٣	٧٥	٨٥	٩٢,٧	
دعم صندوق موازنة المحاصلات الزراعية	١٠٦,٨	٩٣,٢	١٢٣,٧	٣٨,٨	٩١,٩	٦١,٧	
دعم الأدوية (لبن الأطفال)	١٢٠	٨٠,٠	٧٤,٢	٨٠,٠	١١٧,٧	١٢٠,٠	
فروق أسعار بيع القطن	٢٣٧,٦		٥٦٠,١	٢١٤,٢	١٤١,٢	١٩,٠	
دعم فروق فوائد القروض الميسرة	٩٠,٨	٤١٢,١	٦٤١,٥	٥١٥,٨	٥١٣,٥	٣٥٩,٧	٧٠٧,٨
دعم التأمين الصحي على الطلاب	١٦٣,٦	٢٠٥,٧	٢١٨,٧	٢٠٣,٨	٢٠٤,٤	٢٢٤,٧	
دعم تنشيط الصادرات		١٩٠,٧	٢٢٢	٥٦٥,٩	٨٣٤,٥	١٠٨٤,٩	١٥٢٨,٤
أخرى		٣٠٦,٩	٢٥٢,٥	٣,٢	٥٢,٩	٥٧٠,٥	
جملة الدعم	٤٩٢٩,٦	٥٩٤٩,٣	٦٩٣٦,٤	١٠٣٤٧,٣	١٣٧٦٤,٩	٥٤٢٤٤,٦	٥٣٩٥٨,٩

جدول رقم (٤)

تطور دعم المنتجات البترولية (القيمة بالمليون جنيه)

البيان						
غاز طبيعي	٣٠١٩	٣٨٤٠	٥٦٣٢	٧٤٣٤	٧٧٥٨	٥٨٦٣
بوتاجاز	١٧٦١	١٨٠٦	٢٩٨٠	٤١٨٣	٥٨٣٩	٩٠١٧
بنزين	٢٦٠	٣٦٣	١٠٢٧	١٥٢٩	٢٧٣٨	٤١٧٨
كيروسين	٢٨٩	١٩٧	٢٣٢	٣٠٦	٥١٦	٧٥٥
سولار	٣٣٣٢	٢٦٧٥	٤٢٤٧	٦٧٠١	١١٧٢٦	١٦٢٥٦
مازوت	١٥١١	١٤٣٧	١٩٤٧	١٥٠٠	٢٧٧٤	٥٨٠١
اجمالى	١٠١٧٢	١٠٣١٨	١٦٠٦٥	٢١٦٥٣	٣١٣٥١	٤١٨٧٠

وقد تأثر هذا البند كثيرا بالزيادات المستمرة فى الاستهلاك المحلى بصورة كبيرة مع عدم كفاية المنتج المحلى، خاصة من البوتاجاز والسولار والبنزين، لسد هذه الاحتياجات مما يضطر الحكومة الى شراء حصة الشريك الاجنبى بالأسعار العالمية لهذه السلع. وبالتالي فكلما ارتفع السعر العالمي للبترول ارتفعت معه قيمة الدعم الموجه لهذه المنتجات. وتبرز هذه المسالة بشدة في زيادة كميات الغازات الطبيعية المستخدمة كوقود لمحطات الكهرباء أو كمادة خام في صناعة الأسمدة والاسمنت والحديد والصلب، والاستهلاك المنزلي، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها .

هـ – دعم الكهرباء

أظهرت موازنة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ دعم أسعار الكهرباء حيث تضمنت نحو ٢ مليار جنيه لهذا الغرض ،ويتم ذلك عن طريق تحميل وزارة المالية الفرق فى سعر الغاز الطبيعي الداخل فى إنتاج الكهرباء ، إذ قدرت كمية الغاز الطبيعي الداخل في إنتاج الكهرباء بنحو ٢٧٢٢٩ مليون متر مكعب ويصل سعر المتر المكعب إلى ٠,٢٥ جنيه بينما تقوم وزارة الكهرباء بالمحاسبة عليه على أساس ٠,١٤ جنيه والفرق بينهما يقدر بنحو ٢٩٩٥ مليون جنيه وبالتالي تم اعتماد مبلغ ٢ مليار لحين تكشف الوضع الحقيقي فى ختامي الموازنة.

ولاينبغى إن يفهم من ذلك إن هذا المبلغ هو كل قيمة الدعم الخاص بالكهرباء فهو لا يخرج عن كونه جزء من الدعم والذي يقاس بالفرق بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع المحلية والذي تشير إحصاءات وزارة الكهرباء إلى إن قيمته قد ارتفعت من ٢٤٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٣٠١٦ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .